



Sibawayh (d. 180 AH) and al-Fārābī (d. 339 AH): A Comparative Study Between the Grammatical and Logical Conceptions

Asst. Instr. Kadhim Mohsen Radhi

University of Wasit / College of Education for Humanities / Department of Arabic Language

Received Jun.3, 2026

Revised Jul.14, 2026

Accepted Jul.16, 2026

Online October1, 2026

ABSTRACT

This study examines the concept of predication in Sibawayh and al-Fārābī through a comparison between the grammatical and logical conceptions, with the aim of revealing the nature of the relationship between grammar and logic in the Arabic intellectual tradition. The study proceeds from the premise that predication constitutes the foundation of speech structure in Sibawayh's grammatical thought. For him, the sentence is based on the relation between the predicate and the subject of predication, and meaningfulness is not achieved unless the two elements combine in a well-formed construction that observes wording, meaning, and the requirements of usage. In al-Fārābī's thought, however, predication assumes a logical form closer to predicative attribution, whereby the proposition is based on the relation between subject and predicate and is governed by the criterion of truth and falsity, rather than by the mere correctness of verbal structure. The study seeks to show that the difference between Sibawayh and al-Fārābī is not one of opposition, but rather one of perspective. Sibawayh proceeds from the system of the Arabic tongue, oral transmission, usage, and meaningfulness, whereas al-Fārābī proceeds from the system of reason, judgment, assent, and demonstration. Accordingly, the study compares the concepts of predicate and subject of predication, subject and predicate, well-formedness and truth, meaningfulness and assent, and the communicative function and the rational function.

The study concludes that predication in Sibawayh represents a syntactic, semantic, and pragmatic relation whose aim is to produce meaningful and well-formed speech. In al-Fārābī, by contrast, predication represents a rational predicative relation whose aim is to produce a judgment capable of being affirmed or denied. Thus, the relationship between grammar and logic is one of distinction and complementarity, not one of exclusion or absolute subordination.

Keywords: Predication, Sibawayh, al-Fārābī, predicate and subject of predication, subject and predicate, well-formedness, truth.

الإسناد بين سيبويه (ت180 هـ) والفارابي (ت339هـ): دراسة موازنة بين التصور النحوي والتصور المنطقي

م.م. كاظم محسن راضي

جامعة واسط/ كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم اللغة العربية

kradi@uowasit.edu.iq

المخلص

يتناول البحث مفهوم الإسناد بين سيبويه والفارابي من طريق موازنة بين التصور النحوي والتصور المنطقي، للكشف عن طبيعة العلاقة بين النحو والمنطق في التراث العربي. وينطلق البحث من أن الإسناد يمثل أساس بناء الكلام عند سيبويه، إذ تقوم الجملة على علاقة بين المسند والمسند إليه، ولا تتحقق الفائدة إلا باجتماعهما في تركيب مستقيم يراعي اللفظ والمعنى ومقتضى الاستعمال. أما عند الفارابي، فيتخذ الإسناد صورة منطقية تقوم على الحمل، أي إسناد المحمول إلى الموضوع إثباتاً أو نفيًا؛ إذ تقوم القضية على العلاقة بين الموضوع والمحمول، وتخضع لمعيار الصدق والكذب، لا لمجرد صحة التركيب اللفظي.

وتسعى الدراسة إلى بيان أن الاختلاف بين سيبويه والفارابي ليس اختلاف تضاد، بل اختلاف في زاوية النظر؛ فسيبويه ينطلق من نظام اللسان العربي، والسماع، والاستعمال، والإفادة، على حين ينطلق الفارابي من نظام العقل، والحكم، والتصديق، والبرهان. ولذلك توازن الدراسة بين مفاهيم: المسند والمسند إليه، والموضوع والمحمول، والاستقامة والصدق، والإفادة

والتصديق، والوظيفة التواصلية والوظيفة العقلية. وتخلص الدراسة إلى أنَّ الإسناد عند سيبويه يمثل علاقة تركيبية دلالية، غايتها إنتاج كلام مفيد مستقيم، أما الإسناد عند الفارابي فيمثل علاقة عقلية حملية، غايتها إنتاج حكم قابل للتصديق أو التكذيب. ومن ثمَّ فإن العلاقة بين النحو والمنطق علاقة تمايز وتكامل، لا علاقة إلغاء أو تبعية مطلقة.

الكلمات المفتاحية: الإسناد، سيبويه، الفارابي، المسند والمسنود إليه، الموضوع والمحمول، الاستقامة، الصدق

المقدمة:

تمثل العلاقة بين اللفظ والمعنى محوراً رئيساً في علوم اللسان، على حين تبحث العلوم العقلية، وفي مقدمتها المنطق، في المعاني من حيث انتظامها في الفكر وصحة الحكم والاستدلال عليها. ويلتقي المجالان في قضية الإسناد؛ لأن الإسناد يظهر في النحو علاقة بين عناصر التركيب تؤدي معنى مفيداً، ويظهر في المنطق علاقة حكمية بين موضوع ومحمول تقبل الصدق أو الكذب. وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت العلاقة الجدلية بين هذين العلمين، فإن هذه الدراسة تتأى عن عموميات ذلك الجدل التاريخي؛ لتسد ثغرة بحثية تتمثل في غياب الموازنة الفنية الدقيقة في جوهر (الإسناد)؛ كشفاً عن العلاقة بين (الاستقامة) و(الصدق)، واستدراكاً لما فات الدراسات السابقة من تحليل مفهومي عميق.

وقد وقع الاختيار على علمين بارزين من أعلام الفكر العربي والإسلامي؛ إمام النحاة سيبويه، والمعلم الثاني أبو نصر الفارابي. ويُعزى تخصيص البحث بهذين العلمين؛ إلى كون الأول يجسد العبقرية النحوية في أصلاتها الفطرية قبل التداخل المتأخر مع المنطق، بينما يمثل الثاني لحظة التأسيس الواعي للمنطق في اللسان العربي؛ وهو ما يتيح للدراسة رصد نقاط التقاطع والافتراق بدقة منهجية.

وتأتي هذه الدراسة بغية عقد موازنة دقيقة بين مفهوم (الإسناد) عند سيبويه (الذي يعتني بأوضاع اللفظ وصحة التركيب)، ومفهوم (الحكم) أو (الربط) عند الفارابي (الذي يعتني بأوضاع المعنى وقوانين الفكر). ولا تقف الدراسة عند حدود الخلاف اللفظي، بل تتجاوزه إلى معالجة العمق الوظيفي؛ محاولةً الإجابة عن سؤال جوهري: إلى أي مدى يمكن اعتبار نظرية سيبويه في (الاستقامة) وجهاً آخر لنظرية الفارابي في (الصدق)؟ وهل كان الخلاف بينهما تناقضاً أم تكاملاً بين مستويين مختلفين من التحليل اللغوي

وتنطلق الدراسة من فرضية مركزية مؤداها: إنَّ التباين بين سيبويه والفارابي ليس تباين تضادٍ وتنافر، بل هو اختلاف في (زاوية النظر)؛ فالنحوي يحمي (نظام اللغة) من اللحن، والمنطقي يحمي (نظام العقل) من الغلط، وكلاهما ضروري لإنتاج كلام مفيد.

ومن هذا المنطلق تتجه الدراسة إلى بناء موازنة بين الإسناد في التصور النحوي عند سيبويه والإسناد في التصور المنطقي عند الفارابي، بدءاً من بيان مفهوم الإسناد وأركانه ووظيفته في كلِّ تصور. فتقف أولاً عند الإسناد في الدرس النحوي عند سيبويه بوصفه أساساً لانعقاد الكلام، ووسيلة لتحقيق الإفادة والاستقامة في الاستعمال العربي، ثم تنتقل إلى الإسناد في التصور المنطقي عند الفارابي بوصفه حملاً أو حكماً يقوم على علاقة الموضوع بالمحمول، ويتحدد بمعيار الصدق والكذب. وبعد ذلك تعقد الدراسة موازنتها المركزية بين التصورين، كاشفةً عن نقاط الالتقاء والاختلاف، وعن الفرق بين الوظيفة التواصلية للإسناد عند سيبويه والوظيفة العقلية عند الفارابي، مع تتبع أثر التداخل بين النحو والمنطق في إعادة تأويل بعض مفاهيم الإسناد في الدرس النحوي اللاحق.

المحور الأول: الإسناد في الدرس النحوي عند سيبويه

يمثل سيبويه المرحلة المفصلية في تطور الدرس النحوي العربي، ويُعدُّ كتابه (الكتاب) أولى المدونات العلمية التي أرست قواعد هذا العلم وأسست مبادئه النظرية والتطبيقية. وضمن هذا التراث العلمي الرائد ينبؤ مفهوم الإسناد مكانة مركزية باعتباره اللبنة الأساسية التي يقوم عليها بناء الجملة العربية، وتحقيق الكلام. ولم يكن هذا التصور عنده مجرد بناء تجريدي، بل ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطبيق والتحليل المباشر للتركيب المستعملة في كلام العرب، وهو ما يتضح في استعماله لمصطلح الكلام للدلالة على التركيب؛ لثبوت الغاية منه، وهي الإفادة.

وفي هذا السياق، يرد نص سيبويه في باب (باب ما إذا لحقته (لا) لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تلحق)، إذ يقول: "ومثل ذلك: لا سلام عليكم، لم تغير الكلام عما كان قبل أن تلحق به" (سيبويه، 1988م: 301/2). يطلق سيبويه في هذا النص مصطلح (الكلام) على التركيب (سلام عليكم)، وهو ما يُقابل في المصطلح النحوي المتأخر مفهوم (الجملة)، فالكلام (التركيب) المشار إليه هو عبارة عن بنية إسنادية قائمة على وظيفتي المسند والمُسند إليه. (باعمر، 2013م: 47).

أولاً: مفهوم الإسناد عند سيبويه

لم يستعمل سيبويه لفظ (الإسناد) استعمالاً اصطلاحياً، لكنه أسس له عملياً عن طريق تحليله لبنية الكلام، بوصفه تركيباً لا يتحقق إلا بعلاقة قائمة بين عنصرين متلازمين، إذ لا يكون اللفظ كلاماً حتى يُسند فيه شيء إلى شيء، وهذا يتوافق مع منهجه القائم على استنباط القواعد من الاستقراء والتطبيق لا عبر وضع تعريفات نظرية مجردة، فالإسناد عنده مفهوم معنوي تحليلي يُستنبط من العلاقة القائمة بين طرفي الكلام، لا مصطلحاً لفظياً مستقلاً يُصرَّح به، لذلك تراه ينفي سمة الكلام عن الفعل وحده ما لم يكن مسنداً إلى اسم، إذ يقول: "ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم وإلا لم يكن كلاماً" (سيبويه، 1988م: 21/1). وكذلك ينفي هذه السمة عن الاسم وحده ما لم يكن مسنداً إليه، فيقول: "أنا لا يكون كلاماً حتى يبنى عليه" (سيبويه، 1988م: 83/3).

وعليه فإن الإسناد يمثل الأساس الذي تُبنى عليه الجملة العربية، سواء أكانت اسمية أم فعلية، ويُعدّ المبدأ المنظم للعلاقات النحوية داخل التركيب، وقد تناول سيبويه هذا المفهوم المحوري بمنهجية علمية دقيقة، انطلقت من منهج وصفي استقرائي قائم على السماع والقياس، فصاغ من خلاله تصوراً نحوياً متكاملاً للإسناد لا يقتصر على بنيته الشكلية، بل يمتد إلى أبعاده الدلالية والوظيفية، الأمر الذي جعل نظريته في الإسناد مرجعاً أصيلاً اعتمد عليه النحاة واللغويون من بعده.

ثانياً: أركان الإسناد: المسند والمُسند إليه

يقوم الإسناد عند سيبويه على ركنين أساسيين: المسند، والمسند إليه. ذكر ذلك في أوائل أبواب الكتاب بقوله: "هذا باب المسند والمسند إليه: وهما ما لا يُغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدّاً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: (عبدُ الله أخوك)، و(هذا أخوك). ومثل ذلك: (يذهب عبدُ الله)، فلا بدّ للفعل من الاسم؛ كما لم يكن للاسم الأول بُدٌّ من الآخر في الابتداء". (سيبويه، 1988م: 23/1)، يعلّق ابن منظور على هذا النص بقوله: "وقول سيبويه هذا باب المسند والمسند إليه؛ المسند هو الجزء الأول من الجملة، والمسند إليه الجزء الثاني منها" (ابن منظور، 1414هـ: 223/3).

فالمسند عند سيبويه هو المبتدأ والفعل، أي: العنصر النحوي الذي تبدأ به الجملة في أصلها الافتراضي، قائمة على مبدأ الاعتماد المتبادل بين طرفي التركيب، إذ لا يغني أحدهما عن الآخر في تحقيق الإفادة. فالفعل لا يكون كلاماً حتى يُسند إلى فاعله، والمبتدأ لا يتم معناه إلا بخبر يُبنى عليه، ومن ثمّ فالإسناد عنده ليس علاقة شكلية، بل هو بناء دلالي وظيفي يتوقف عليه تمام الكلام وصلاحيته للتواصل.

ولا ينظر سيبويه إلى الإسناد على أنه مصطلح مستقل بذاته، بقدر ما يدرسه ضمناً من خلال حديثه عن أقسام الكلام، وأبواب الابتداء والخبر، والفاعل والفعل، وما يترتب على ذلك من تحقق الإفادة، ونلاحظ أنه استعمل مصطلحات وظيفية دقيقة لوصف أركان الإسناد في الجملة الفعلية، منها: المحدث به، وهو الفعل، والمحدث عنه، وهو الفاعل، وما ينوب عنه إشارة إلى الوظيفة البيانية (الإخبارية) للركنين، إذ يقول في باب الفاعل الذي لم يتعدَّ فعله إلى مفعوله: "فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك: ذهب زيدٌ وجلس عمروٌ. والمفعول الذي لم يتعدَّ فعله ولم يتعدَّ إليه فعل فاعل فقولك: ضرب زيدٌ ويضرب عمرو. فالأسماء المحدث عنها، والأمثلة دليله على ما مضى وما لم يمض من المحدث به عن الأسماء، وهو الذهاب والجلوس والضرب" (سيبويه، 1988م: 33/1-34).

فالمحدث به (المسند): هو المضمون الذي تُسند إليه تلك الأسماء لخبر عنها، وهو هنا الحدث (الضرب، الذهاب، الجلوس) والأسماء المحدث عنها (المسند إليه): هي الأسماء التي تكون محور الجملة ومحط الفائدة، مثل (زيد) و(عمرو) في الأمثلة؛ فهي الطرف الذي يقوم عليه المعنى ويتحقق به الكلام.

واستعمل سيبويه صيغتي المبني والمبني عليه كمرادفين للمسند والمسند إليه، فالمسند المبني، والمسند إليه المبني عليه، وهي إشارة إلى تماسك الركنين كالباء الواحد، إذ قال: "فالمبتدأ كل اسم ابتدئ؛ ليبنى عليه كلاماً. والمبتدأ والمبني عليه رفع. فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه" (سيبويه، 1988م: 126/2).

ثم ذكر مصرحاً أن المبتدأ مسند والخبر مسند إليه: "فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبد الله منطلقاً، وهؤلاء قومك منطلقين، وذاك عبد الله ذاهباً، وهذا عبد الله معروفاً. فهذا اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده وهو عبد الله. ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله. فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه، فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده" (سيبويه، 1988م: 78/2).

وهذا التصور يلتقي بوضوح مع ما ذكره الخليل بن أحمد بأن: "السند: ما ارتفع من الأرض في قبل جبل أو وادٍ. وكل شيء أسندت إليه شيئاً فهو مسند. والكلام سندٌ ومسندٌ كقولك: عبد الله رجلٌ صالحٌ، فعبد الله سند، و(رجل صالح) مسندٌ إليه"، (الغراهيدي، 229/7). فالتركيب الإسنادي (الاسمي والفعلية) عندهما، هو تركيب بنائي بحث يعتمد على اللبنة الأولى وهي المسند ثم يبنى المتكلم عليها لبنة أخرى وهي المبني عليه أو المسند إليه. (الأسدي، 2007م، 142). إذ يجعلان البنية الكلامية قائمة على ركنين متقابلين لا يستغني أحدهما عن الآخر. فقول الخليل: (عبد الله رجلٌ صالحٌ) يبين أن (عبد الله) هو السند، أي ما يعتمد عليه في الإخبار، وأن (رجلٌ صالحٌ) هو المسند إليه، أي ما أقيم الخبر به، وبذلك يتضح أن مصطلحي الخليل (السند والمسند) يقابلان عند سيبويه ثنائية المبني والمبني عليه، أو المسند والمسند إليه.

ويفضل الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي إطلاق لفظ (السند) بدلاً من (المسند)، إذ يقول: "يفهم من هذا الكلام أن كلاً من المبتدأ والفاعل هو الركن الذي مثله الخليل بالمرتفع من الأرض من قبل جبل أو وادٍ، وهو سند وهو الأساس القوي الذي يعتمد عليه في البناء والامتداد ويكون ما يبنى عليه مسنداً إليه؛ لأن كلاً من المبتدأ والفاعل هو سند يسند إليه البناء ويمتد منه، وأما الخبر والفعل فهما يسندان ويعتمدان عليه فكل منهما مسند إليه بحسب ما أورده الخليل" (الخالدي، 2014م: 178).

وما ذكره سيبويه لا لبس فيه حتى يقال إنه "لم يحدد لا المسند ولا المسند إليه، بل اكتفى فقط بذكر العلاقة بينهما، والتمثيل لهما في كل من الجمل الاسمية والجمل الفعلية" (رضوان، 2022م: 79). وحتى لا يقال إن سيبويه كان أحياناً يعكس التسمية؛ فيسمي المبتدأ مسنداً إليه، والمبني عليه مسنداً، (السامرائي، 2007م: 13).

وقد لفت انتباه الدارسين اختلاف سيبويه عن خلفه في جعل المبتدأ مسنداً، والخبر مسنداً إليه، وفي ذلك يقول الدكتور محمد حماسة: "وهذا التحديد خلاف المشهور بين النحاة من بعده، أن المبتدأ هو المسند إليه، والخبر هو المسند في الجملة الاسمية، وأما في الجملة الفعلية، فالفعل مسند والفاعل مسند إليه"، (عبد اللطيف، 2003م: 33-34)، وتبنى هذا الرأي أيضاً الدكتور حسن عبد الغني الأسدي فصرح بأن المسند عند سيبويه في الجملة الإسمية هو المبتدأ، والمسند إليه هو الخبر (الأسدي، 2007م: 140-144)، و(لفل، 2009م: 13). ولعل سوء فهم عبارة سيبويه في قوله: "فالمبتدأ كل اسم أبدي لئبني عليه كلاماً، والمبتدأ والمبني عليه رفعاً. فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه. فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه" (سيبويه، 1988م: 126/2). والتي تعني أن المبتدأ هو الذي يبني عليه الكلام (أي: المسند)، والخبر هو مسند إليه، ولكن إضافة عبارة (ما بعده) بين كلمتي (المبني) و(عليه) هي التي أوقعت المحدثين في اللبس.

ثالثاً: المعايير التقويمية للجملة عند سيبويه:

لم يكتف سيبويه بوصف أركان الإسناد، بل وضع نظاماً لتقييم قوة الإسناد وصحته بناءً على مطابقة اللفظ للمعنى ولأصول لسان العرب، ومن هنا جعل مبدأ الاستقامة وصفاً معيارياً جامعاً لصحة الكلام، وهو مبدأ لا يقتصر على سلامة التركيب، بل يتعداه إلى سلامة المعنى وتحقيق الإفادة، ويعبر سيبويه عن هذا التصور بوضوح في قوله: "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب" (سيبويه، 1988م: 25/1). مؤكداً أن تلازم اللفظ والمعنى شرط جوهري في الحكم على الكلام بالصحة.

وعليه لا يفهم الإسناد عند سيبويه كعلاقة تركيبية مجردة بين المسند والمسند إليه، بل كعلاقة وظيفية تُقاس مشروعيته بقدرتها على إنتاج معنى تام مستقر يحسن السكوت عليه. فالكلام قد يستوفي شروط التركيب شكلياً، لكنه يُرفض إذا اختلف معناه أو انتفت عنه الإفادة، لأن الاستقامة الحقيقية لا تتحقق إلا بتكامل البنية والدلالة معاً (الحسناوي، 2015م: 134-135). ويتجلى هذا في تقسيمه للكلام على:

- المستقيم الحسن: ما صحّ تركيباً ومعنى مثل: أتيتك أمس، وسأتيك غداً.
 - المستقيم الكذب: ما صحّ تركيبه لكنه يخالف الواقع، مثل: حملتُ الجبل، وشربت ماء البحر.
 - المستقيم القبيح: ما وضع فيه اللفظ في غير موضعه مثل: قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك.
 - المحال الكذب: ما اجتمع فيه فساد المعنى واستحالة الوقوع (مثل: سوف أشرب ماء البحر أمس). (سيبويه، 1988م: 25/1-26).
- فالملاحظ أن سيبويه اهتم بالجانب الدلالي في مسألة تقسيم الكلام من حيث موافقة سياق الحال، وعدم موافقته له اعتماداً على الحس الدلالي. ولهذا يعدّ هو أول عالم لغوي "ميز بين السلامة الرجعة إلى اللفظ (المستقيم، الحسن، القبيح)، والسلامة الخاصة بالمعنى: (المستقيم، المحال)، ثم ميز بين السلامة التي يقتضيها القياس (أي: النظام العام الذي يميز اللغة من لغة أخرى) والسلامة التي يفرضها الاستعمال الحقيقي للناطقين (وهذا معنى الاستحسان وهو استحسان الناطقين أنفسهم): مستقيم، حسن" (صالح، 2012م: 128).

ويبرز هذا التقسيم أن سيبويه يجعل الإفادة معياراً حاكماً على صحة التركيب، لا مجرد الانتظام الصوري (الحسناوي، 2015م: 125)؛ ولذلك ارتبط حكمه على التراكيب ارتباطاً وثيقاً بالاستعمال اللغوي المسموع، حيث يحتج بما ورد في كلام العرب الفصحاء، ويرفض البنى الافتراضية التي لا تشهد لها اللغة الواقعية، مبيّناً أن الكلام لا يُعد مستقيماً لمجرد تحقق العلاقة الإسنادية، بل بقدر ما يحقق معنى واضحاً منسجماً مع مقتضيات الزمن والواقع والاستعمال (الأمين 2024م: 213).

رابعاً: الإسناد كمنهج في تصنيف الكتاب:

لم يكن الإسناد عند سيبويه مفهوماً جزئياً يرد في باب مستقل ثم ينتهي أثره، بل يمكن أن يفهم من طريقة سيبويه في بناء الأبواب أنَّ الإسناد كان مبدأً منهجياً حاضراً في تصنيف كثير من مسائل الكتاب، يقول الدكتور محمد كاظم البگاء: "وقد بنى سيبويه الكتاب على (الأبواب) وعقد كلَّ باب على (أقوال العرب) التي تمثل أمثلة استخدام اللُّغة العربيَّة لدى فصحاءهم، وقد دأب في تصنيف الأبواب على أنواع الإسناد، وهو ينظر في تحليلها ويفاضل بينها فحفظ لنا وجوه تأليف الكلام في اللُّغة العربيَّة بصيَّفها ويقوِّمها، ولم يكن الكتاب مقتصرًا على بيان الأحكام النحويَّة لكلام العرب فقط، بل عُني بالنظر في أمثلة كلِّ باب من حيث الخطأ والصواب وتفاوتها من حيث الجودة والرداءة" (البكاء، 1989م: 19). وعليه يمكن القول إنَّ الإسناد عند سيبويه ليس مجرد علاقة بين لفظين، بل هو مبدأ تنظيمي في بناء الكتاب؛ لأنَّه يضبط أصل الكلام، ويفسر تشعب أبوابه، ويربط بين التركيب والمعنى.

المحور الثاني: الإسناد في التَّصور المنطقيَّ عند الفارابي:

يمثل التداخل المعرفي بين علوم اللسان وعلم المنطق في التراث العربيَّ منعطفاً مهماً في دراسة العلاقة بين اللغة والفكر، وقد تجلَّى ذلك بوضوح في المنهج الذي اختطَّه أبو نصر الفارابي؛ إذ لم يقف عند حدود التفسير النحويِّ التقليدي، بل عمد إلى إعادة صياغة المفاهيم اللُّغويَّة ضمن أطر منطقيَّة فلسفيَّة. وفي هذا السياق يمكن الوقوف على صلة المنطق بالنحو عند الفارابي، وعلى كيفية انتقال المصطلحات من المجال النحويِّ إلى المجال المنطقيَّ.

أولاً: المنطق وعلاقته بعلم النحو

1. تعد قضية العلاقة بين المنطق والنحو من أدق موضوعات فلسفة اللُّغة وأعقدها في التراث العربيَّ الإسلامي، إذ مثَّلت نقطة التقاء واحتكاك بين نظامين معرفيين سعى كلُّ منهما لضبط قوانين التَّعبير والتَّفكير (علي، 2016م: 24).

ويُعد أبو نصر الفارابي أقدم فيلسوف مسلم أسهم في نقل الفلسفة اليونانية إلى المجال العربي، ولا سيما المنطق الأرسطي، الذي رسَّخ مكانته في داخل الثقافة واللُّغة العربيَّتين، ولم تقف جهوده عند حدود التَّرجمة أو الشَّرح، بل تجاوزتها إلى الإفادة من هذا المنطق، وتوظيف بعض مفاهيمه بما ينسجم مع مقتضيات اللسان العربيَّ وأنماط التَّفكير في البيئة الإسلاميَّة، ولذلك اشتهر بلقب (المعلِّم الثاني) (صوبلج، 2024م: 30).

أدرك الفارابيَّ العلاقة بينهما فشبه صناعة المنطق بالنسبة للعقل كصناعة النحو إلى اللسان، إذ يقول: "وصناعة المنطق تناسب صناعة النُّحو، ذلك أنَّ نسبة صناعة المنطق إلى العقل والمعقولات (المعاني)، كنسبة النُّحو إلى اللسان والألفاظ، فكلُّ ما يعطينا علم النُّحو من القوانين في الألفاظ، فإن علم المنطق يعطينا نظائرها في المعقولات" (الفارابي، 1968: 54) فالمنطق يُقوِّم العقل، والنحو يُقوِّم اللسان، وكأنَّ وظيفتهما واحدة، وهي تقويم المعوج في التفكير من خلال المنطق، وتقويم المعوج في التَّنطق من خلال النحو.

2. ويذكر لنا ثمة وجود تشابه بين علم النحو وعلم المنطق، ويلخص لنا الفارابي هذا التشابه بقوله: "بيِّن صناعة النحو وصناعة المنطق تشابه ما، وهو أنَّ صناعة النحو تقيد العلم بصواب ما يُلفظ به، والقوَّة على الصواب منه، بحسب عادة أهل لسان ما، وصناعة المنطق تقيد العلم بصواب ما يُعقل، والقدرة على اقتناء الصواب فيما يُعقل. وكما أنَّ صناعة النحو تقوِّم اللسان حتى لا يلفظ إلا بصواب ما جرَّث به عادة أهل لسان ما، كذلك صناعة المنطق تقوِّم الذهن حتى لا يعقل إلا الصواب من كلِّ شيء" (الفارابي، 1987م: 58).

ولا يتردد الفارابي في الإشارة إلى اعتماد علم المنطق على علم النحو، وما أفاده من علم اللسان في استعماله صناعة المنطق، فهو يقول: "ولما كانت صناعة النحو التي تشتمل على أصناف الألفاظ الدالة، وجب أن تكون صناعة النُّحو لها غنى ما في الوقوف

والتنبيه على أوائل هذه الصناعة، فلذلك ينبغي أن نأخذ من صناعة النحو مقدار الكفاية في التنبيه على أوائل هذه الصناعة" (الفارابي، 1986، 26).

ويُفرّق الفارابي بين دلالات الألفاظ المستعملة في النحو، ودلالاتها عند المناطق، فكلّ فريق منهم قصد في استعماله للألفاظ التي يريدها وكيفية توظيفها لتؤدي المعنى الذي يريده، فـ "صناعة النحو تنظر في أصناف الألفاظ بحسب دلالاتها المشهورة عند الجمهور، لا بحسب دلالاتها عند أصحاب العلوم. ... ونحن متى قصدنا تعريف دلالات هذه الألفاظ فإنما نقصد للمعاني التي تدل عليها هذه الألفاظ عند أهل صناعة المنطق. ... فأما متى نظرنا في المعاني المشهورة عند الجمهور استعملنا هذه الألفاظ بحسب دلالاتها عندهم لا بحسب دلالاتها عند أصحاب العلوم" (الفارابي، 1986: 43).

كل هذا يحملنا على التساؤل عن مدى تأثير النحو بالمنطق تأثيراً مباشراً، أم أنّ التشابه بينهما مرده إلى وحدة الأداة العقلية؟

ذهب عدد من المستشرقين، وتابعهم بعض الدارسين العرب المحدثين، إلى القول بوجود أثر للمنطق الأرسطي في تشكّل البنية النظرية للنحو العربي في مراحلها الأولى، ولا سيما في كتاب سيبويه، مستدلين على جملة من المقارنات المنهجية التي يُراد بها إثبات وجوه التوازي بين المنهجين النحوي والمنطقي، وهي فرضية محل نقاش بين الباحثين، ويمكن إجمالها في المحاور الآتية: (بوعد، 2018م: 104-117)، و(علي، 2010م: 25-26).

1- التصنيف التركيبي للكلام: إذ تُقارن قسمة سيبويه للكلام على (اسم، وفعل، وحرف) بما أورده أرسطو في كتابه (العبارة) من تمييز بين عناصر القول، من قبيل الموضوع والمحمول وأداة الربط، ويرى أصحاب هذا الرأي أنّ هذا التوازي يُشير إلى تقارب في الرؤية التحليلية لبنية الخطاب.

2- التصنيف القيمي للكلام: حيث يُفهم من تقسيم سيبويه الكلام إلى (مستقيم، ومحال، ومستقيم حسن) أنّه يقابل – من وجهة نظرهم – التصنيفات المنطقية التي تميّز بين الممكن والمستحيل والواجب، بما يعكس – بحسب زعمهم – أثرًا مفاهيميًا للمنطق في تقويم التراكيب.

3- التقارب الاصطلاحي والوظيفي: ويتمثل في المماثلة بين ثنائية (المسند والمسند إليه) في التحليل النحوي، وثنائية (الموضوع والمحمول) في البنية المنطقية، من حيث قيام المعنى على علاقة إسنادية بين طرفين.

الواقع يشير إلى أنّ النحو نشأ وارتقى، ثم تداخل معه المنطق بعد ذلك يقول الدكتور عبد القادر المهيري: "أنه وإن وجد المنطق سبيلًا إلى النحو بمقولاته، ومبادئه، وفرضياته فليس ذلك في عهد نشأته وإنما كان ذلك ابتداءً من أواخر القرن الثالث للهجرة" (المهيري، 1973، 28).

ثم يعود الفارابي إلى توضيح العلاقة بين النحو والمنطق بمفهومه العقلي الذي وضع تعاليمه ونهج مسالكه وقرب موارده إلى المتعلمين، وهو في ذلك لا يخرج عن القواعد التي أصلها في فهم علم النحو، يقول أبو نصر الفيلسوف: "فعلم النحو في كلّ لسان إنّما ينظر فيما يخص لسان تلك الأمة، وفيما هو مشترك له ولغيره، لا من حيث هو مشترك، لكن من حيث هو موجود في لسانهم خاصّة. فهذا هو الفرق بين نظر أهل النحو في الألفاظ وبين نظر أهل المنطق فيها: وهو أنّ النحو يعطي قوانين تخص ألفاظ أمة ما، ويأخذ ما هو مشترك لها ولغيرها، لا من حيث هو مشترك، بل من حيث هو موجود في اللسان الذي عمل ذلك النحو له. والمنطق فيما يعطي من قوانين الألفاظ إنّما يعطي قوانين تشترك فيها ألفاظ الأمم، ويأخذها من حيث هي مشتركة ولا ينظر في شيء مما يخص ألفاظ أمة ما، بل يومي أن يؤخذ ما يحتاج إليه من ذلك عن أهل العلم بذلك اللسان" (الفارابي، 1968م، 77).

وهذا نص واضح أنَّ النحو في سائر الألسنة قد تلتقي ظواهره في مشابهات جزئية، غير أنَّه لا يثبت بين نحو ونحو تأثير متبادل، ولا تقوم بينهما مشابهة كلية؛ لأن لكل أمة نظامها اللساني الخاص. وعلى هذا يقرّر الفارابي أنَّ الصلة بين النحو والمنطق صلة تكامل وظيفي لا تماثل في الحقيقة: فالنحو يضع قوانين الألفاظ من حيث هي مخصوصة بلسان معين—حتى المشترك يُؤخذ فيه بوصفه واقعاً في ذلك اللسان—بينما المنطق يضع القوانين الكلية للقول والحكم بما تشترك فيه الألسنة، ويترك الخصوصيات لأهل كل لغة.

أما التشابه بين سيبويه وأرسطو في تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، وعدد من المسائل الأخرى، فقد أشار إلى أنَّ هذا الاشتراك في التقسيم موجود في اللغة العربية واليونانية وربما في غيرها من الألسنة، فأهل النحو العربي يدرسونه على أنَّه في لغتهم، واليونانيون يدرسونه على أنَّه في اليونانية، وفي ذلك يقول: "ما وقع في علم النحو من أشياء كثيرة مشتركة لألفاظ الأمم كلها فإنما أخذها أهل النحو من حيث هو موجود في ذلك اللسان الذي وضع النحو له كقول النحويين من العرب: إن أقسام الكلام في العربية اسم وفعل وحرف، وكقول نحوي اليونان: أجزاء القول في اليونانية: اسم وكلمة وأداة، وهذه القسمة ليست إنما توجد في العربية فقط، أو في اليونانية فقط؛ وإنما في جميع الألسنة وقد أخذها نحويو العرب على أنَّها في العربية ونحويو اليونانيين على أنَّها في اليونانية" (الفارابي، 1968م : 16).

هذه النظرة السديدة أفدناها من لسان منطقيّ فيلسوف هو الفارابي نفيذ منها في الرد على من يقول بتأثر نحو العربية بنحو اليونان، وأنَّ البناء النحويّ العربيّ يشترك مع اللغات ونحوها، بحكم اشتراك الجميع في الإنسانية والتفكير ويفارقها من حيث التقسيم والتوجيه والبناء أبواباً وفصولاً ومباحث. وهذا يدلنا على أنَّ المصدر الحقيقي لهذه التقسيمات "هو المنطق الإنساني العقلي الذي يشترك فيه البشر جميعاً على السواء، بقطع النظر من تباين واختلاف لغاتهم وألسنتهم" (ريان، 1976: ٩٣).

ومن الأدلة التي تُعزّد القول بعدم تأثر النحو بالمنطق في مرحلته الأولى منهج الأوائل في التلقي؛ إذ كانوا يأخذون العلم عن شيوخهم مشافهةً، ويقرؤون عليهم، وكانت مادة علمهم تقوم على الرواية عن الأساتذة والتحدث عنهم، ولو كان أحد فيهم متأثر بمصادر وافدة أو خارجية لما أغفلت كتب التراجم عن ذلك، ولما سكنت عنه (الطنطاوي: 81-82).

ومن الأدلة النقلية التي تنفي تأثر اللغويين الأوائل بمنطق أرسطو حتى القرن الرابع الهجري؛ ما قاله ابن قتيبة (ت 276 هـ): "ولو أنَّ مؤلفاً حدّ المنطق بلغ زماننا هذا حتّى يسمع دقائق الكلام في الدين والفقه والفرائض والنحو لعدّ نفسه من البُكم، أو يسمع كلام رسول الله (ص) وصحابته لأيقن أنَّ للعرب الحكمة وفصل الخطاب" (ابن قتيبة، 1988: 11-12).

ومثل ذلك ما أورده أحمد بن فارس (ت 395هـ): بقوله "وزعم ناسٌ يُتَوَقَّفُ عن قبول أخبارهم أن الذين يُسمَّون الفلاسفة قد كان لهم إعرابٌ ومؤلفاتٌ نحو ... وهذا كلامٌ لا يُعرَّجُ على مثله، وإنما تُشبَّه القومُ أنفاً بأهل الإسلام، فأخذوا من كتب علمائنا، وغيرُوا بعض ألفاظها، ونسبوا ذلك إلى قوم ذوي أسماء منكّرةٍ بتراجمٍ بشعةٍ لا يكاد لسانٌ ذي دينٍ ينطق بها..." (ابن فارس 1997: 43). ويظهر من كلام ابن فارس أنه لا يكتفي بنفي الصلة، بل يذهب إلى أبعد من ذلك حين يزعم أن الفلاسفة أخذوا النحو عن العرب.

ويستنكر السيوطي أن يخالط المنطق النحو فيقول: "النحو ما يقوله الفارسي؛ ومتى عهد الناس أن النحو يمزج بالمنطق! وهذه مؤلفات الخليل وسيبويه ومعاصريهما ومن بعدهما بدهر لم يعهد فيه شيء من ذلك" (السيوطي، 182/2).

وإذا كان ابن فارس وابن قتيبة والسيوطي ينكرون هذه الصلة، وهو أمر لا يُستغرب منهم، فإن ذلك يُعد مؤشراً على بُعد اللغويين عن المنطق.

ثانياً: مفهوم الإسناد عند الفارابي:

يقتضي البحث في قضية الإسناد بين سيبويه والفارابي الوقوف عند الإشكالية المصطلحية التي قد تعترض الناظر في المدونتين؛ إذ يلحظ الباحث تبايناً ظاهرياً في إطلاق مصطلحي (المسند والمسند إليه) على طرفي الجملة. وقد أشار الفارابي إلى أنَّ المناطقة يستعملون بعض المصطلحات النحوية بالألفاظ مغايرة لألفاظ النحاة لها، إذ يعمدون إلى اختيار الألفاظ التي يرونها ذات صلة بمجال تخصصهم، وإن كانت تُخالف المصطلحات المُتفق عليها عند أهل النحو؛ لأنَّ النحاة - كما يرى الفارابي - لا يلتفتون إلى استعمالات أهل العلوم الأخرى لمصطلحاتهم، أي كأنَّ النحاة منعزلون في علمهم عن بقية العلوم، وهو يعيب عليهم هذا الأمر، لذا فهو يرى أنَّ الصَّواب هو التحرُّر من مصطلحات النحاة، واستعمال مصطلحات أهل المنطق في تحليل الكلام العربي؛ لينسجم مفهومه مع مصداقه (الخرسان، 2021: 75)، إذ يقول: "وينبغي أن نعلم أنَّ أصناف الألفاظ التي تشتمل عليها صناعة النحو قد يوجد منها ما يستعمله الجمهور على معنى ويستعمل أصحاب العلوم ذلك اللَّفْظ بعينه على معنى آخر... وصناعة النحو تنظر في أصناف الألفاظ بحسب دلالاتها المشهورة عند الجمهور لا بحسب دلالاتها عند أصحاب العلوم... ونحن متى قصدنا تعريف دلالات هذه الألفاظ فإنَّما نقصد للمعاني التي تدلُّ عليها هذه الألفاظ عند أهل صناعة المنطق فقط... إذ كان إنَّما نظرنا حيننا هذا فيما تشتمل عليه هذه الصناعة وحدها" (الفارابي، 1986: 43).

أدرك الفارابي أهمية التمييز بين الألفاظ تمييزاً معنوياً جعله يقابل بين المصطلح اللغوي عند العامة، والاصطلاح الفلسفي عند الخاصة. وقد تجلَّت عبقريته في قدرته على صياغة مصطلحات فلسفية نقلت البحث اللغوي من مرحلة الوصف العام للألفاظ إلى مرحلة التحليل الدقيق لطبيعتها ووظائفها ودلالاتها، دون قطع الصلة بين الأصل العام والفرع الخاص، بعيداً عن اللبس والغموض الذي قد يعتري الألفاظ في استعمالاتها العامة (جهامي، 1994، 96-97). عمد إلى تحليل أصل القواعد النحوية من منظور يربط بين (صحة اللفظ) في النحو و(صحة المعقول) في المنطق، مؤمناً بأنَّ اللسان ليس إلا كاشفاً عما استقر في النفس من معاني عقلية. ومن هذا المنطلق يرى المناطقة ضرورة التحرُّر من الانعزال المعرفي للنحاة، واستعمال مصطلحات تكون أكثر انسجاماً مع طبيعة (الصناعة المنطقية). ويمكن رصد ملامح هذا التجديد المصطلحي في النقاط الآتية:

1- استبدل الفارابي مصطلح (الأفعال) بمصطلح (الكلم)، عاداً إياها الألفاظ التي تدلُّ على المعنى وزمانه (الماضي والمضارع)، فيقول: "الكلم هي الأفعال، مثل: (مَشَى) و(يَمْشِي) و(سَيَمْشِي) و(ضَرَبَ) و(يَضْرِبُ) و(سَيَضْرِبُ)، وما أشبه ذلك. وبالجملة: فإنَّ الكلمة لفظة مفردة تدلُّ على المعنى وعلى زمانه. فبعضُ الكلم يدلُّ على زمانٍ سالف، مثل: (كُتِبَ)، و(ضَرَبَ)، وبعضها على المستأنف، مثل: (سَيَضْرِبُ)، وبعضها على الحاضر، مثل قولنا: (يَضْرِبُ الآنَ)" (الفارابي، 1986: 41-42) في حين أسقط صيغة (الأمر) من هذا التقسيم لعدم ملاءمتها للتحليل الخبري المنطقي.

2- ارتضى الفارابي مصطلح (الأقاول) و(القضية) و(الحكم) بدلاً من (الجملة) إذ يقول: "الألفاظ المركبة إنَّما تتركب عن هذه الأصناف - أعني عن الأسماء والكلم والحروف - وجميع الألفاظ المترتبة عن هذه تُسمَّى (الأقاول)، ولذلك تُسمَّى هذه أجزاء الأقاول. والألفاظ المفردة قد يتركب بعضها مع بعض أصنافاً من التَّركيب كثيرة" (الفارابي، 1986: 56). وانطلاقاً من هذا التحديد الاصطلاحي الذي يجعل (القول) جنساً لكل لفظ مركب، يُقيم الفارابي تمييزاً دقيقاً بين مستويات التَّركيب اللفظي، مُنطلقاً من معيار (الدلالة الجزئية) للفصل بين ماهية اللَّفْظ المفرد وماهية (القول)؛ فبينما يرى أنَّ الألفاظ المركبة هي تلك المتألفة من الأجناس الثلاثة (الاسم، والكلمة، والأداة) أو من اثنين منها على الأقل، فإنَّه لا يجعل مطلق التَّركيب مساوياً لمفهوم (الجملة) أو (القضية) بالضرورة.

ويمكن تصنيف مستويات التَّركيب عند الفارابي وفق الرؤية الآتية (الفارابي، 2025: 43/1):

أولاً: المركبات في حكم المفرد: هناك ألفاظ تأخذ في ظاهرها شكل التركيب لكنها تُعامل معاملة (الاسم المفرد)؛ وهي الأعلام المركبة نحو: (عبد شمس) أو (قيس غيلان). فبالرغم من أنها مركبة لفظاً، إلا أنها لا تُعد (قولاً) منطقياً؛ لأن جزء اللفظ مثل كلمة (عبد) لا يدل على جزء المعنى المراد بالشخص المُسمّى، فدلالاتها كَلِّية لا تتجزأ، لذا تخرج من نطاق الجملة والقول.

ثانياً: القول (المركب ذو الدلالة الجزئية):

ينتقل الفارابي إلى مستوى أعلى من التركيب وهو (القول)، ويشترط فيه أن يكون اللفظ مركباً بحيث يدل جزؤه على جزء معناه. وهذا النوع ينقسم على صنفين جوهريين (الفارابي، 2025: 43/1)

أ- تركيب التقييد (القول الناقص): وهو المستوى الذي يتحقق فيه شرط القول، حيث يدل الجزء من اللفظ على جزء من المعنى، غير أنه يظل قاصراً عن بلوغ رتبة (الجملة التامة) أو (القضية). ويتمثل ذلك في قولنا: (الإنسان الأبيض) أو (صديق زيد)؛ فهذا النوع من القول لا يحمل وظيفة إخبارية، ولا يتحقق فيه إسناد تام يُمكن السامع من إصدار حكم بالصدق أو الكذب، فهو تقييد للمفهوم لا إخبار عنه.

ب- تركيب الإخبار (القول الجازم): وهو الصنف الذي يطابق مفهوم (الجملة) في الاصطلاح النحوي، ويطلق عليه الفارابي مصطلحات منطقية مثل (القضية) أو (الحكم)، وهذا النوع هو الغاية من التركيب، حيث يتشكل الإسناد الذي يربط بين الموضوع والمحمول (أو المبتدأ والخبر)، وهو ما يجعل للفظ قيمة منطقية خاضعة لمعيار الصدق والكذب.

3- استبدل الفارابي ثنائية سيبويه (المسند والمسند إليه) بمصطلحات أرسطية تعكس تراتبية الحكم العقلي. فأطلق على المبتدأ مصطلحات: الموصوف، والمسند إليه، والمخبر عنه، و(الموضوع)، وأطلق على الخبر مصطلح (الصفة) أو (المحمول) إذ يقول: "وقد جرت العادة في صناعة المنطق أن يسمّى المعنى الموصوف والمسند إليه والمخبر عنه موضوعاً، والمعنى المسند والمعنى الذي هو الصفة والخبر محمولاً" (الفارابي، 1986م: 58).

أدى الانعكاس الذي طرأ على مصطلحي الإسناد عند المناطقة إلى قلب مفهومي (المسند والمسند إليه) عند النحاة المتأخرين؛ إذ استبدل هؤلاء التنظير اللغوي السيبويهي بتصورات منطقية تقوم على ثنائية (الموضوع والمحمول). وقد استقر الاصطلاح بناءً على هذه الرؤية الدلالية (الحكمية) على اعتبار المبتدأ (مسنداً إليه) لكونه محكوماً عليه- والخبر (مسنداً) لكونه الحكم نفسه.

ومنعاً للالتباس سيعتمد البحث المنهج الآتي: التركيز على الوظيفة التركيبية للكلمة لا على سمّاها؛ ف(الموضوع) عند الفارابي يقابل (المبتدأ) عند سيبويه، و(المحمول) يقابل (الخبر)، وكلاهما يتفقان جوهرًا على أنّ الركن الأول هو الذات التي يدور حولها الإسناد، والثاني هو وصفها أو الحكم عليها؛ وبذلك يتجاوز البحث الخلاف اللفظي لينفذ إلى عمق البنية الإسنادية وشروطها.

4- إعادة تصنيف الحروف وفقاً للسان اليوناني: رأى أنّ النحاة العرب لم يفرّدوا لكل صنف من الحروف اسماً يخصّه، فاعتمد تقسيمات نابغة من الفكر اليوناني (الفارابي، 1986م: 44-45) مثل:

أ- الخوالف: وتضمّ الضمائر وأسماء الإشارة؛ لأنها تخلف الاسم الصريح وتقوم مقامه.

ب- الواصلات: وتشمل (ال) التعريف والموصولات وأدوات النداء؛ لكونها تمثل صلة لتأدية المعنى أو اختصار الكلام.

ج- الواسطة: وهو المصطلح البديل لحروف الجر، نظراً لوظيفتها في الربط بين أجزاء الجملة.

ويكشف تعدد الألفاظ المستعملة عند الفارابي عن تداخل المرجعيتين النحوية والمنطقية في خطابه؛ إذ استعمل للمفهوم الواحد أكثر من مصطلح بحسب مقام التحليل والزاوية المعرفية التي يُنظر منها إليه. ولم يكن هذا التعدد مجرد تنوع لفظي، بل كان نتيجة

انتقال المصطلح بين مجال اللسان ومجال الحكم العقلي. ويكشف هذا التعدد عن نوع من الغموض الاصطلاحي، مردّه توظيف ألفاظ مختلفة للدلالة على مفهوم واحد. ويُحتمل تفسير هذا الغموض بما شهدته ثقافة الفارابي من تداخل بين المرجعيتين الفلسفية واللغوية، الأمر الذي حال دون استقراره على مصطلح دقيق يُخصّص لكل مفهوم لفظاً بعينه.

ولعلّ هذا التداخل الوثيق بين النحو والمنطق في تصوّره قد أوقعه في إحدى أبرز المشكلات الوظيفية التي يعاني منها المصطلح اللغوي وقت وضعه؛ يتمثّل في تعدّد المصطلحات للمفهوم الواحد؛ نتيجة لاختلاف الزاوية المعرفية التي يُنظر من خلالها إلى المفهوم عند وضع المصطلح (التل، 2011م، 62).

ثالثاً: أركان الجملة الحملية (القضية):

يرى الفارابي أنّ القول الجازم (القضية) يتكون من ركنين أساسيين يسميهما المنطقة (الموضوع) و(المحمول)، اللذين يقابلان المسند والمسند إليه في النحو، وأضاف الفارابي عنصراً ثالثاً (الرابط المنطقية): وهي اللفظ الذي يدلّ على النسبة أو العلاقة الواقعة بين المحمول بالموضوع لتكوين النسبة الإسنادية، وسميت بهذا الاسم لأنها تربط بين طرفي القضية. إذ يقول: "ثمّ في سائر الألسنة - مثل الفارسية والسريانية والسغدية - لفظة يستعملونها في الدلالة على الأشياء كلّها، لا يخصّون بها شيئاً دون شيء. ويستعملونها في الدلالة على رباط الخبر بالمخبر عنه، وهو الذي يربط المحمول بالموضوع متى كان المحمول اسماً أو أرادوا أن يكون المحمول مرتبطاً بالموضوع ارتباطاً بالإطلاق من غير ذكر زمان. وإذا أرادوا أن يجعلوه مرتبطاً في زمان محصّل ماضٍ أو مستقبل استعملوا الكلم الوجودية، وهي كان أو يكون أو سيكون أو الآن" (الفارابي، 1990م: 111).

وتكشف هذه الإشارة عن أثر التصور الأرسطيّ في بناء مفهوم الرابطة عند الفارابي؛ ذلك أنّ أرسطو عرّف الفعل بأنّه ما كان الزمن داخله في مدلوله، كما أنّ القضية المنطقية لا تقوم على مجرد اجتماع الموضوع والمحمول، بل تحتاج إلى عنصر يحقق النسبة بينهما ويجعلها حكماً. ومن هنا وظّف الفارابي هذا الفهم المنطقي في دراسة الإسناد، فغدا الإسناد عنده، في بعض البنى، متوقفاً على رابطة تصنع حكم النسبة بين طرفي القضية. (حسان، 1990: 15).

استعان الفارابي بألفاظ مثل الضمير (هو) وهي رابطة غير زمانية، وفي صورة فعل ناسخ، مثل: (كان، يكون، الآن) إذا كانت رابطة زمانية. وغالباً ما تُحذف الرابطة في اللغة العربية اعتماداً على ما يوفره الإعراب والربط اللفظي من وضوح، وتُصنّف القضية حينها على نوعين: قضية ثنائية: عند حذف الرابطة من الكلام. وقضية ثلاثية: عند التصريح بذكر الرابطة في الكلام (الفارابي، 2025: 42/1) و(الأثري: 35).

رابعاً: الإسناد وقضية الصدق والكذب

يتناول الفارابي الإسناد ضمن إطار القضية المنطقية، التي تعد أصل الحكم العقلي. ويرى أنّ الوظيفة الأساسية للمنطق هي تقديم القوانين التي تُقوّم العقل وتُشدّد الإنسان نحو طريق الصواب والحق في كلّ ما يمكن أن يقع فيه الغلط من المعقولات (الفارابي، 1968: 67).

ويرتبط الإسناد (القول) عند الفارابي ارتباطاً وثيقاً بمسألة الصدق والكذب؛ إذ لا يُعد القول قولاً حملياً إلا إذا كان قابلاً للحكم بالصدق أو الكذب وفي ذلك يقول: "والقول التام أجnasه عند كثير من القدماء خمسة: جازم، وأمر، وتضرع وطلبية، ونداء. والقول الجازم هو الذي يصدق أو يكذب، وهو مركّب من محمول وموضوع. والأربعة الباقية لا تصدق ولا تكذب إلا بالعرض" (الفارابي، 2025: 113/1). فالصدق والكذب في القضية ينبعان من إثبات المحمول للموضوع أو نفيه عنه؛ فإذا طابق القول الواقع كان صادقاً، وإذا خالفه كان كاذباً.

ويمكن فهم هذا التصور في ضوء السياق الأرسطي الذي يرى أنّ الاسم المفرد، ما دام منعزلاً عن الإسناد، لا يوصف بالصدق أو الكذب؛ لأنّه لا يتضمن حكماً تاماً، وإنّما يكتسب القول قابلية التصديق أو التكذيب عندما يُسند إلى الاسم فعل أو محمول فتتكون جملة مفيدة. وقد اعتمد الفارابي هذا المعيار المنطقي في تصويره للقول الجازم؛ فالإسناد الكامل هو الذي ينقل الكلام من مستوى الألفاظ المفردة إلى مستوى القضية أو الحكم المنطقي، أي إلى خبر يحتمل الصدق أو الكذب. ومن هنا يظهر أثر المنطق الأرسطي في تصور الفارابي للإسناد، إذ لم يعد الإسناد مجرد علاقة تركيبية بين لفظين، بل صار معياراً للحكم العقلي، ومعياراً للتمييز بين القول الذي يخبر عن الواقع فيُصدق أو يُكذّب، وبين الأقوال الأخرى التي لا تحمل هذه الخاصية إلّا على سبيل العَرَض. (حسان، 1990: 14-15).

ويميّز الفارابي بين القول الجازم وبقية أنواع القول التام (الأمر، التضرع، الطلبة، النداء)، موضحاً أنّها: (لا تصدق ولا تكذب إلا بالعرض). أي بقوة المعنى الذي قد يؤول إلى قول جازم، وليس ببنيتها الأصلية. وقد تظن بعض العقول أنّها تصدق أو تكذب؛ لأن قوتها تشبه قوة الجازمة بوجه ما، لكنها في الحقيقة لا تمتلك هذه الخاصية ببنيتها وشكلها.

ويبيّن أبو نصر الفارابي في كتابه (الألفاظ المستعملة في المنطق) مفهوم الصدق والكذب في القضية الحملية عن طريق تمييزه بين نوعين من الحمل، هما: الحمل المطلق والحمل غير المطلق، وذلك تبعاً لإمكان تعميم الحكم على جميع أفراد الموضوع باستعمل لفظ (كل). فالحمل المطلق: هو الذي إذا قُرُن بموضوعه لفظ (كل) صدق الحمل، مثل قولنا: (كل إنسان حيوان)؛ لأنّ المحمول فيه أعمّ من الموضوع أو مساوٍ له، فتثبت الصفة لجميع أفراد الموضوع من غير استثناء. أمّا الحمل غير المطلق فهو الذي يفسد صدقه عند تعميمه، كقولنا: (كل حيوان إنسان). ويضرب أمثلة تطبيقية على كذب القول و صدقه؛ فقولنا (كل مغتذٍ حيوان) هو قول كاذب؛ لأنّ النبات مغتذٍ وليس بحيوان، بينما يصدق القول إذا قيدنا الحمل مثل قولنا: (مغتذٍ ما حيوان). إذ إنّ المحمول أخصّ من الموضوع، فلا يصحّ حمله على جميع الأفراد. ويؤكد الفارابي أنّ هذا النوع لا يصدق إلّا على وجه الجزئية، مثل قولنا: (حيوان ما إنسان). ومن خلال هذا التقسيم يكشف الفارابي عن العلاقة المنطقية بين عموم الموضوع وخصوص المحمول في تحديد معيار الصدق والكذب في القضايا الحملية (الفارابي، 1986م: 62).

خامساً: الإسناد بين اللغة والفكر

لم ينظر الفارابي إلى اللغة بوصفها مجرد أداة تواصل، بل عدّها نظاماً يعكس البنية العقلية للفكر؛ لذلك سعى إلى إقامة صلة بين المنطق والنحو، على أساس أنّ كليهما يشتغل على تنظيم العلاقات بين الألفاظ والمعاني، غير أنّ النحو يختصّ بالألفاظ من جهة الاستعمال اللّغوي، بينما يختص المنطق بالمعقولات من جهة التفكير العقليّ. وقد أشار عدد من الباحثين إلى أنّ الفارابي حاول إعادة ترتيب العلاقة بين الألفاظ والمعاني، وبين النحو والمنطق، على أسس منهجية جديدة، مستفيداً من المنطق الأرسطي في بناء تصور عقلي للغة (الوعر، 2003م: 298).

ويكشف هذا التصور أنّ الإسناد عند الفارابي لا يُفهم داخل البنية اللّغويّة وحدها، بل داخل بنية الحكم العقليّ أيضاً؛ ذلك أنّ العلاقة بين المسند والمسند إليه في العبارة اللّغوية تقابلها في المنطق علاقة بين المحمول والموضوع. ومن ثمّ فإنّ الإسناد ليس مجرد ضمّ لفظ إلى لفظ، بل هو صورة لغوية لحكم عقلي سابق، تنتظم فيه المعاني قبل أن تصاغ في الألفاظ. فاللغة في هذا التصور، لا تُنشئ الإسناد ابتداءً، وإنّما تنقله من مستوى الذهن إلى مستوى العبارة.

سادساً: أثر المنطق الأرسطي في صياغة مفهوم الإسناد

تتجلى آثار المنطق الأرسطي في تصور الفارابي للإسناد من خلال عدم الفصل بين بنية الجملة اللّغويّة وبنية القضية المنطقية؛ فالإسناد عنده لا يقف عند حدود ضمّ كلمة إلى أخرى لتكوين عبارة نحويّة، بل يتحول إلى انعكاس لعملية ذهنيّة منطقيّة تقوم على

ربط المحمول بـ الموضوع لإصدار حكم قابل للصدق أو الكذب. ومن هنا أصبحت الجملة النحوية، في ضوء هذا التصور، قريبة من القضية المنطقية؛ لأنّ كليهما يقوم على نسبة شيء إلى شيء آخر.

وقد ترتب على ذلك نوع من المطابقة بين البنية النحوية والبنية المنطقية؛ إذ يمكن أن يُقرأ الإسناد النحوي، مثل: المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل، قراءة منطقية تقوم على ثنائية الموضوع والمحمول. فالمبتدأ أو الفاعل يمثلان عند هذا التصور الموضوع، أي الذات المحكوم عليها، في حين يمثل الخبر أو الفعل المحمول، أي الحكم أو الوصف المسند إلى تلك الذات. وبذلك يكون الفارابي قد أعاد صياغة مفهوم الإسناد النحوي في أفق منطقي متأثر بأرسطو، ناقلاً إياه من مستوى التركيب اللغويّ إلى مستوى الحكم العقليّ المنظم. وهذا ينسجم مع ما يشير إليه تمام حسان من أنّ الفكر اليونانيّ خلط بين الدراسات اللغوية والنظريات المنطقية، وعدّ الجملة حكماً منطقيّاً، وقابل بين الإسناد النحوي وثنائية الموضوع والمحمول في المنطق (حسان، 1990: 14).

المحور الثالث: الموازنة بين الإسناد النحوي والإسناد المنطقي

أولاً: نقاط الالتقاء بين سيبويه والفارابي في مفهوم الإسناد

يتفق سيبويه والفارابي في أنّ الإسناد يمثل النواة الأصلية التي لا يستغني أحد طرفيها عن الآخر. فالكلام عند سيبويه لا ينعقد بلفظ واحد، وإنّما لا بد فيه من طرف يُسند وطرف يُسند إليه، كما في قوله: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدءاً" (سيبويه، 1988م: 23/1). ويقابل هذا التصور عند الفارابي أنّ القضية المنطقية لا تتحقق إلّا بعلاقة بين موضوع ومحمول؛ فالموضوع هو ما يقع عليه الحكم، والمحمول هو ما يُحكم به عليه. فإذا قال النحوي (زيدٌ قائمٌ)، نظر إلى (زيد) و(قائم) من جهة المسند والمسند إليه، وإذا قال المنطقي: (زيدٌ قائمٌ)، نظر إليها من جهة الموضوع والمحمول. ومن هنا يكون وجه الالتقاء أنّ كليهما يجعل القول قائماً على نسبة بين طرفين، لا على ألفاظ منفردة.

ومن نقاط الالتقاء كذلك أنّ سيبويه والفارابي لا يفصلان اللفظ عن المعنى فصلاً تاماً. فسيبويه ينظر إلى التركيب من حيث سلامته اللفظية والدلالية، والفارابي يجعل المنطق معنياً بالمعقولات، لكنه لا يستغني عن الألفاظ؛ لأنها وسيلة التعبير عن تلك المعقولات. ولذلك شبه الفارابي صناعة المنطق بصناعة النحو؛ فالنحو يقوم اللسان والألفاظ، والمنطق يقوم العقل والمعقولات (الفارابي، 1987: 230)، وفي هذا التشبيه إقرار بأنّ بين العلمين صلة بنيوية ووظيفية، وإن اختلف موضوع كل منهما.

ويؤكد الفارابي هذا الالتقاء حين يجعل النحو والمنطق متناسبين: "فكلّ ما يعطيناه علم النحو من القوانين في الألفاظ فإنّ علم المنطق يعطينا نظائرها في المعقولات" (الفارابي، 1968: 68). ومعنى ذلك أنّ العلاقة الإسنادية في الجملة النحوية تقابلها علاقة حكمية في القضية المنطقية؛ فالنحو يضبط صورة القول في اللسان، والمنطق يضبط صورة الحكم في الذهن. ومن هنا يتضح أنّ الاشتراك بين سيبويه والفارابي ليس اشتراكاً اصطلاحياً فقط، بل هو اشتراك في تصوّر عام يقوم على ضرورة الربط بين طرفين لإنتاج قول مفيد أو حكم معقول.

ثانياً: نقاط الاختلاف في تحديد الأركان والوظائف

يختلف النحو عن المنطق في الغاية؛ فالنحو يبحث في صحّة تركيب الألفاظ واستقامة الإعراب وفقاً لعرف العرب. أمّا المنطق فيبحث في صحّة المعنى والإسناد بغض النظر عن التركيب اللفظي، ويهدف إلى تقويم العقل ومعرفة الصدق من الكذب. فالنحو يسأل: هل التركيب مستقيم ومفيد؟ أمّا المنطق فيسأل: هل الحكم مطابق للواقع أو غير مطابق؟

مفهوم (الفائدة) مقابل مفهوم (الصدق):

يمثل الإسناد عند سيبويه وسيلة لتحقيق الفائدة، أي إنتاج كلام يحسن السكوت عليه، ويؤدي غرضًا تواصليًا بين المتكلم والمخاطب؛ ولذلك تقبل الجملة عنده ما دامت مستقيمة في لسان العرب ومفيدة من جهة التركيب، ومن أمثلة سيبويه الدالة على هذا الفرق تقسيمه الكلام على: مستقيم حسن، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، ومحال، ومحال كذب. (سيبويه، 1988م، 1/25-26). أما عند الفارابي فالإسناد (الحمل) هو وسيلة لتحقيق التصديق، وهو إدراك نسبة بين أمرين تحتل الصدق أو الكذب في الواقع (الفارابي، 2025، 1/113).

ويمكن توضيح ذلك بالمثل الآتي: جملة (الإنسان طائر) من جهة النحو جملة تامة الأركان؛ لأنها تتكون من مبتدأ وخبر، وفيها إسناد واضح بين المسند (الإنسان) والمسند إليه (طائر). فهي من حيث التركيب جملة مفيدة، وإن كان معناها مخالفًا للواقع. أما من جهة المنطق فهي قضية كاذبة؛ لأن المحمول (طائر) لا يصدق على الموضوع (الإنسان) بحسب الواقع الخارجي. ومن هنا يظهر الفرق بين الإفادة النحوية والتصديق المنطقي، فقد يكون التركيب مفيدًا نحويًا، لكنه كاذب منطقيًا.

الرابطة والنسبة الإسنادية

في النحو الإسناد هو (علاقة تعليق) مباشرة بين المسند والمسند إليه، ولا يحتاج إلى أداة لفظية للربط في الجملة الاسمية. أما في المنطق فإن الإسناد يتطلب (رابطة)، لربط الموضوع بالمحمول. ونظرًا لخلو العربية من فعل كينونة ظاهر في الجملة الاسمية، فقد رأى الفارابي أن (الرابطة) قد تكون مضمرة أو يعوض عنها بضمائر الفصل، معتبراً أن غياب الرابطة اللفظية لا يعني غياب الرابطة المنطقية. مثال ذلك: (زيد قائم) عند سيبويه جملة اسمية صحيحة؛ لأن العلاقة بين المبتدأ والخبر مفهومة من الوضع التركيبي، ولا تحتاج إلى لفظ رابط. أما عند الفارابي، فالصورة المنطقية لهذه الجملة تُفهم على نحو: (زيد هو قائم) أو (زيد يكون قائمًا)، لا لأن العربية تحتاج إلى هذا اللفظ في الاستعمال، بل لأن المنطق يحتاج إلى بيان وجه اتصال المحمول بالموضوع. فغياب الرابطة اللفظية في العربية لا يعني غياب الرابطة العقلية في التحليل المنطقي (الفارابي، 1990: 111).

رتبة المسند والمسند إليه

يتميز الإسناد النحوي عند سيبويه بالمرونة في الرتبة؛ فقد يتقدم المسند (المبتدأ) كما في الجملة الاسمية: (زيد قائم)، وقد يتأخر كما في الجملة: (في الدار زيد)، والعبرة في ذلك ليست بالمكان وحده، بل بالوظيفة التي يؤديها العنصر داخل التركيب. أما في الإسناد المنطقي فتتم تراتبية ثابتة؛ (الموضوع) هو الأساس الذي يوضع أولاً في الرتبة العقلية، و(المحمول) هو ما يلحق به. ويرى الفارابي أن الموضوع غالباً ما يكون (أخص) من المحمول أو مساوياً له، بينما يكون المحمول (أعم) فقولنا: الإنسان حيوان يُحلل منطقيًا على أن (الإنسان) موضوع، و(حيوان) محمول؛ لأنّ المحمول أعمّ من الموضوع، إذ يصدق الحيوان على الإنسان وعلى غيره، بينما لا يصدق الإنسان على كلّ حيوان (الفارابي، 1986م: 62).

ثالثاً: الإسناد بين الوظيفة التواصلية والوظيفة العقلية

يمثل الإسناد عند سيبويه وظيفة تواصلية قبل أن يكون بنية شكلية؛ لأنه يتحقق في كلام موجّه من متكلم إلى مخاطب، وفي سياق استعمالي مخصوص. وتتضح هذه الوظيفة التواصلية في أن سيبويه ينظر إلى الجملة من جهة قدرتها على أداء المعنى في المقام، لا من جهة ترتيب ألفاظها فقط. فالعلاقة بين المسند والمسند إليه علاقة ينتج عنها معنى قابل للفهم، وهي لذلك مرتبطة بحال المتكلم والمخاطب والسياق الذي يرد فيه الكلام. (ميلاد، 2001، 54).

أما الفارابي فوظيفة الإسناد عنده عقلية حكمية. فالإسناد لا يُنظر إليه بوصفه مجرد وسيلة للتخاطب، بل بوصفه صورة من صور الحكم الذهني؛ ولذلك تدخل قضايا مثل الصدق والكذب، والكلية والجزئية، والإيجاب والسلب، والموضوع والمحمول في صميم تصوره للإسناد (الفارابي، 2025، 132/1). فاللغة عنده أداة لإظهار المعقول، والمنطق أداة لضبط ذلك المعقول. ومن هنا كان الإسناد المنطقي أكثر تجريداً وتحديداً من الإسناد النحوي.

الخاتمة والنتائج

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

1. يشترك مفهوم الإسناد بين النحو والمنطق، غير أنّ هذا الاشتراك لا يعني وحدة التصور أو الغاية؛ فالنحو عند سيبويه يسأل عن استقامة الكلام وإفادته في لسان العرب، أما المنطق عند الفارابي فيسأل عن صدق الحكم أو كذبه في العقل والواقع، وبذلك تقابل (الاستقامة) اللسانية (الصدق) العقلي.
 2. يمثل الإسناد عند سيبويه الأصل التركيبي والدلالي في بناء الجملة العربيّة، إذ لا ينعقد الكلام إلّا بوجود طرفين متلازمين هما المسند والمسند إليه، اللذان لا يغني واحد منهما عن الآخر.
 3. تقوم رؤية سيبويه للإسناد على بعدٍ تواصلٍ وظيفيٍّ يقترب من الاتجاهات التداوليّة الحديثة؛ فالإسناد عنده وسيلةٌ لإنتاج الكلام المفيد، ومن هنا كانت عنايته بالمعنى، والمقام، وقصد المتكلم، وحال المخاطب جزءاً أساسياً من منهجه.
 4. يتخذ الإسناد عند الفارابي صورة الحمل المنطقي (موضوع ومحمول)، وبذلك يتحول من علاقة لفظية إلى علاقة عقلية داخل القضية المنطقية ترتبط بالصدق والكذب، مما يقربه من الاتجاهات الصوريّة الحديثة التي تعنى بالبنية العميقة للحكم وعلاقة اللغة بالفكر.
 5. لا يصحّ ردّ تصور سيبويه في مرحلته الأولى إلى المنطق الأرسطيّ ردّاً مباشراً؛ نظراً لإنتاج النحو المبكر في بيئة لغوية استقرائية قائمة على السماع وكلام العرب، بينما ظهر التداخل الصريح والمنهجي بين العلمين في مرحلة لاحقة، ولا سيما مع الفارابي.
 6. أسهم الفارابي في إعادة صياغة العلاقة بين العلمين من خلال وضع قانون الموازنة؛ حيث جعل صناعة المنطق بالنسبة إلى العقل والمعقولات شبيهة بصناعة النحو بالنسبة إلى اللسان والألفاظ؛ فالنحو يقوم اللسان، والمنطق يقوم الذهن.
 7. أثر هذا التصور المنطقي في الفكر النحويّ اللاحق؛ وأدى إلى تقريب المصطلحات النحوية من المصطلحات المنطقية (كالخبر بما يحتمل الصدق والكذب)، وانتقال بعض المفاهيم من مجال الاستعمال اللغوي إلى مجال الحكم العقلي.
- وخلاصة القول: إنّ الإسناد في ضوء هذه الموازنة، يعد جسراً معرفياً بين اللغة والفكر؛ فبينما يمثل سيبويه (منطق اللسان) في استعماله وإفادته، يمثل الفارابي (نحو العقل) في أحكامه وتجريده. ومن هنا تتضح قيمة الجمع بينهما في كشف تكامل اللسان والعقل في التراث العربيّ، بوصف الإسناد مفهوماً جامعاً تتقاطع فيه بنية اللغة مع بنية الفكر؛ فهو في النحو أداة للإفادة والتواصل، وفي المنطق أداة للحكم والبرهان.

قائمة المصادر والمراجع:

- الأثري، تسهيل المنطق، عبد الكريم بن مراد الأثري، دار مصر للطباعة، القاهرة، د. ت .
- الأسدي، مفهوم الجملة عند سيبويه، الدكتور حسن عبد الغني محمد جواد الأسدي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 2007م.
- باعمر، خصائص التركيب في كتاب سيبويه من خلال إطلاقه (الكلام): دراسة لسانية، أ.م.د. صباح يحيى إبراهيم باعمر، مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب، العدد التاسع، 2013م .
- البكاء، منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، الدكتور محمد كاظم البكاء، ط1، وزارة الثقافة والإعلام - دار الشؤون الثقافية العامة (أفاق عربية)، بغداد - العراق، 1989م.
- بوعود، سيبويه وأطروحة التأثير اليوناني: بحث في أصالة النحو العربي عند جيرار تروبو، د. أحمد بوعود، مجلة دراسات استشرافية، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية - العتبة العباسية المقدسة، العراق، العدد 14، 1439هـ - 2018م .
- جهامي، الإشكالية اللغوية في الفلسفة العربية (دراسة تحليلية نقدية)، الدكتور جيرار جهامي، ط1، دار المشرق، بيروت - لبنان، 1994م.
- صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، 2012م.
- حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء - المغرب، 1994م.
- الحسنائي، الوظيفة في كتاب سيبويه، أ.د. رجاء عجيل إبراهيم الحسنائي، ط1، مكتبة العلامة ابن فهد الحلبي، كربلاء المقدسة - العراق، 1437هـ - 2015م .
- الخرسان، أيديولوجيا التحليل النحوي عند الفارابي (ت 339هـ) في كتابه (الألفاظ المستعملة في المنطق)، أ.م.د. حيدر علي خلو الخرسان، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 25، أكتوبر 2021م.
- الخالدي، نظرية نحو الكلام رؤية عربية أصيلة، أ.د. كريم حسين ناصح الخالدي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 2014م.
- النل، نضيد عمر فالح النل، (2011م)، التأثير الفلسفي في اللغة وقضاياها عند الفارابي (دراسة في كتاب الحروف)، إشراف: أ.د. زياد صالح الزعبي، جامعة اليرموك، كلية الآداب - قسم اللغة العربية، إربد - الأردن، (أطروحة دكتوراه).
- ابن قتيبة، أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة (ت 276 هـ)، تحقيق: الأستاذ علي فاعور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1408هـ - 1988م.
- رضوان، سمات العلاقة الإسنادية في النحو العربي، د. حامي رضوان، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، العدد 78، أكتوبر 2022م.
- أبو ريان، دراسة تحليلية مقارنة بين المنطق والنحو ورأي الفارابي فيها، د. محمد أبو ريان، (ضمن أعمال مهرجان الفارابي والحضارة الإنسانية)، مطابع دار الحرية، بغداد - العراق، 1975-1976م.
- السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، الدكتور فاضل صالح السامرائي، ط2، دار الفكر، عمان - الأردن، 1427هـ - 2007م .
- السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911 هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ت 1401 هـ)، المكتبة العصرية، صيدا - لبنان، د.ت.
- سيبويه، الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر الملقب سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- صويلح، الفارابي ومساهمته في صياغة أول فلسفة لغوية عربية: دراسة في كتاب الحروف، أ.د. هشام صويلح، مجلة الآداب واللغات والعلوم الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، مارس 2024م .
- الأمين، النحو الوظيفي في كتاب سيبويه: قراءة في ضوء علم اللغة المعاصر، د. بودانة طه الأمين، مجلة دراسات معاصرة، مخبر الدراسات النقدية والأدبية المعاصرة - جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد الثامن، العدد الأول، 2024م.
- الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، ط2، دار المعارف، القاهرة - مصر، د.ت.
- عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، ط1، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، 2003م
- علي، تطور العلاقة بين المنطق الأرسطي والنحو العربي، د. محمود محمد علي، القاهرة، 2010م .

- علي، النحو العربي وعلاقته بالمنطق، أ.د. محمود محمد علي، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية - مصر، 2016م.
- الفارابي، إحصاء العلوم، أبو نصر محمد بن محمد الفارابي، تحقيق: الدكتور عثمان أمين، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة - مصر، 1968م.
- الفارابي، رسالة التنبيه على سبيل السعادة، أبو نصر الفارابي، تحقيق: الدكتور سحبان خليفات، ط1، منشورات الجامعة الأردنية (قسم الفلسفة - كلية الآداب)، عمان - الأردن، 1987م.
- الفارابي، كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق، أبو نصر الفارابي، تحقيق: الدكتور محسن مهدي، ط2، دار المشرق، بيروت - لبنان، 1986م.
- الفارابي، كتاب الحروف، أبو نصر الفارابي، تحقيق: الدكتور محسن مهدي، ط2، دار المشرق، بيروت - لبنان، 1990م.
- الفارابي، موسوعة منطق الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد الفارابي (ت 339 هـ)، تحقيق: محمد خليل إبراهيم، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1447 هـ - 2025م.
- الفراهيدي، كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170 هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، د.ت.
- ابن فارس، الصحاح في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، الإمام أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395 هـ)، تحقيق: أحمد حسن بسج، ط1، دار الكتب العلمية (منشورات محمد علي بيضون)، بيروت - لبنان، 1418 هـ - 1997م.
- فلفل، معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، الدكتور محمد عبدو فلفل، ط1، دار العصماء، دمشق - سوريا، 1429 هـ - 2009م.
- المهيدي، خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة، د. عبد القادر المهيدي، حوليات الجامعة التونسية، تونس، 1973م • ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة: دراسة نحوية تداولية، د. خالد ميلاد، كلية الآداب (جامعة منوبة) بالاشتراك مع المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، 2001م.
- ابن منظور، لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي ابن منظور الأنصاري (ت 711 هـ)، ط3، دار صادر، بيروت - لبنان، 1414 هـ.
- الوعر، العلاقة بين علم اللسان وعلم المنطق عند الفيلسوف الفارابي، د. مازن الوعر، مجلة جذور، النادي الأدبي الثقافي بجدة، المملكة العربية السعودية، مجلد 7، عدد 14، رجب 1424 هـ - سبتمبر 2003م.

List of Sources and References:

- Al-Athari, Tasheel Al-Mantiq (Facilitating Logic), Abdul Karim bin Murad Al-Athari, Dar Misr for Printing, Cairo, n.d.
- Al-Asadi, Mafhum Al-Jumla 'Ind Sibawayh (The Concept of the Sentence According to Sibawayh), Dr. Hassan Abdul Ghani Muhammad Jawad Al-Asadi, 1st ed., Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 2007.
- Ba'amer, Khasa'is Al-Tanbiq Fi Kitab Sibawayh Min Khilal Istila'ih (Al-Kalam): Dirasah Linguisticayah (Linguistic Study), Dr. Sabah Yahya Ibrahim Ba'amer, Anbar University Journal of Languages and Literature, Issue 9, 2013.
- Al-Bakka', Manhaj Kitab Sibawayh Fi Al-Taqwim Al-Nahwi (The Methodology of Sibawayh's Book in Grammatical Evaluation), Dr. Muhammad Kadhim Al-Bakka', 1st ed., Ministry of Culture and Information - Dar Al-Shu'un Al-Thaqafiya Al-'Ammah (Afaq Arabiya), Baghdad, Iraq, 1989.
- Bou'oud, Sibawayh and the Thesis of Greek Influence: A Study of the Authenticity of Arabic Grammar According to Gérard Troupeau, Dr. Ahmed Bououd, *Journal of Oriental Studies*, Islamic Center for Strategic Studies - Holy Abbasid Shrine, Iraq, Issue 14, 1439 AH - 2018 CE.

- Jahami, *The Linguistic Problem in Arabic Philosophy (An Analytical and Critical Study)*, Dr. Gerard Jahami, 1st ed., Dar al-Mashriq, Beirut, Lebanon, 1994 CE.
- Saleh, *Research and Studies in Arabic Linguistics*, Dr. Abdul Rahman al-Hajj Saleh, Mufum Publishing, Algeria, 2012 CE.
- Hassan, *The Arabic Language: Its Meaning and Structure*, Dr. Tamam Hassan, Dar al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Casablanca, Morocco, 1994 CE.
- Al-Hasnawi, *Functionality in Sibawayh's Book*, Prof. Dr. Raja Ajil Ibrahim al-Hasnawi, 1st ed., Library of Allama Ibn Fahd al-Hilli, Holy Karbala, Iraq, 1437 AH - 2015 CE.
- Al-Kharsan, The Ideology of Grammatical Analysis in Al-Farabi's (d. 339 AH) Book (The Words Used in Logic), Dr. Haider Ali Helou Al-Kharsan, International Journal of Humanities and Social Sciences, Issue 25, October 2021.
- Al-Khalidi, The Theory of Speech Grammar: An Authentic Arab Perspective, Dr. Karim Hussein Naseh Al-Khalidi, 1st ed., Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah, Beirut, Lebanon, 2014.
- Al-Tall, Nadheed Omar Falih Al-Tall, (2011), The Philosophical Influence on Language and its Issues in Al-Farabi (A Study of the Book of Letters), Supervised by: Dr. Ziad Saleh Al-Zoubi, Yarmouk University, Faculty of Arts - Department of Arabic Language, Irbid, Jordan, (Doctoral Dissertation).
- Ibn Qutaybah, Adab al-Katib (The Writer's Etiquette), by Abu Muhammad Abdullah ibn Muslim ibn Qutaybah (d. 276 AH), edited by Professor Ali Faour, 1st edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1408 AH - 1988 CE.
- Radwan, Simat al-Alaqa al-Isnadiyyah fi al-Nahw al-Arabi (Features of the Predicative Relationship in Arabic Grammar), by Dr. Hami Radwan, Journal of the Generation of Literary and Intellectual Studies, Issue 78, October 2022 CE.
- Abu Rayyan, A Comparative Analytical Study between Logic and Grammar and al-Farabi's View on Them, by Dr. Muhammad Abu Rayyan, (within the proceedings of the al-Farabi and Human Civilization Festival), Dar al-Hurriyyah Press, Baghdad, Iraq, 1975-1976 CE.
- al-Samarrai, al-Jumla al-Arabiyyah: Its Composition and Divisions, by Dr. Fadhil Salih al-Samarrai, 2nd edition, Dar al-Fikr, Amman, Jordan, 1427 AH - 2007 CE.
- Al-Suyuti, Bughyat al-Wu'at fi Tabaqat al-Lughawiyyin wa al-Nuhat (The Desire of Scholars in the Classes of Linguists and Grammarians), Jalal al-Din Abd al-Rahman ibn Abi Bakr al-Suyuti (d. 911 AH), edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim (d. 1401 AH), Al-Maktabah al-'Asriyyah, Sidon, Lebanon, n.d.
- Sibawayh, Al-Kitab (The Book), Amr ibn Uthman ibn Qanbar al-Harithi, Abu Bishr, nicknamed Sibawayh (d. 180 AH), edited by Abd al-Salam Muhammad Harun, 3rd ed., Maktabat al-Khanji, Cairo, Egypt, 1408 AH - 1988 CE.
- Suwaylih, Al-Farabi and His Contribution to the Formulation of the First Arabic Linguistic Philosophy: A Study of the Book of Letters, Prof. Dr. Hisham Suwaylih, Journal of Arts, Languages and Humanities, University of August 20, 1955 - Skikda, Algeria, Vol. 7, No. 1, March 2024 CE.

- Al-Amin, Functional Grammar in Sibawayh's Book: A Reading in Light of Contemporary Linguistics, Dr. Boudana Taha El-Amin, *Contemporary Studies Journal*, Laboratory of Contemporary Critical and Literary Studies, University of Tissemsilt, Algeria, Volume 8, Issue 1, 2024.
- Al-Tantawi, *The Origins of Grammar and the History of the Most Famous Grammarians*, Sheikh Muhammad Al-Tantawi, 2nd ed., Dar Al-Maaref, Cairo, Egypt, n.d.
- Abdel-Latif, *The Structure of the Arabic Sentence*, Dr. Muhammad Hamasa Abdel-Latif, 1st ed., Dar Gharib for Printing, Publishing and Distribution, Cairo, Egypt, 2003.
- Ali, *The Development of the Relationship between Aristotelian Logic and Arabic Grammar*, Dr. Mahmoud Muhammad Ali, Cairo, 2010.
- Ali, *Arabic Grammar and its Relationship to Logic*, Prof. Dr. Mahmoud Muhammad Ali, 1st ed., Dar Al-Wafaa for Printing and Publishing, Alexandria, Egypt, 2016.
- Al-Farabi, *Enumeration of the Sciences*, Abu Nasr Muhammad ibn Muhammad Al-Farabi, edited by Dr. Othman Amin, 3rd ed., Anglo-Egyptian Library, Cairo, Egypt, 1968. • Al-Farabi, *Risalat al-Tanbih 'ala Sabil al-Sa'adah* (Epistle of Admonition on the Path to Happiness), by Abu Nasr al-Farabi, edited by Dr. Sahban Khalifat, 1st edition, University of Jordan Publications (Department of Philosophy - Faculty of Arts), Amman, Jordan, 1987.
- Al-Farabi, *Kitab al-Alfaz al-Musta'malah fi al-Mantiq* (Book of Terms Used in Logic), by Abu Nasr al-Farabi, edited by Dr. Muhsin Mahdi, 2nd edition, Dar al-Mashriq, Beirut, Lebanon, 1986.
- Al-Farabi, *Kitab al-Huruf* (Book of Letters), by Abu Nasr al-Farabi, edited by Dr. Muhsin Mahdi, 2nd edition, Dar al-Mashriq, Beirut, Lebanon, 1990.
- Al-Farabi, *Mawsu'at Mantiq al-Farabi* (Encyclopedia of al-Farabi's Logic), by Abu Nasr Muhammad ibn Muhammad al-Farabi (d. 339 AH), edited by Muhammad Khalil Ibrahim, 1st edition, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1447 AH - 2025 CE.
- Al-Farahidi, Kitab al-'Ayn, Abu Abd al-Rahman al-Khalil ibn Ahmad al-Farahidi (d. 170 AH), edited by Dr. Mahdi al-Makhzoumi and Dr. Ibrahim al-Samarrai, Dar wa Maktabat al-Hilal, Beirut, n.d.
- Ibn Faris, Al-Sahibi fi Fiqh al-Lughah al-'Arabiyyah wa Masa'iliha wa Sunan al-'Arab fi Kalamha, Imam Abu al-Husayn Ahmad ibn Faris ibn Zakariya (d. 395 AH), edited by Ahmad Hasan Basaj, 1st ed., Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah (Muhammad Ali Baydoun Publications), Beirut, Lebanon, 1418 AH - 1997 CE.
- Filfil, Ma'alim al-Tafkir fi al-Jumla 'ind Sibawayh, Dr. Muhammad Abdu Filfil, 1st ed., Dar al-'Asma', Damascus, Syria, 1429 AH - 2009 CE.
- Al-Muhairi, Khawatir Hawl 'Alaqa al-Nahw al-'Arabi bi al-Mantiq wa al-Lugha, Dr. Abd al-Qadir al-Muhairi, Annals of the Tunisian University, Tunis, 1973 CE. • Milad, Composition in Arabic between Structure and Semantics: A Grammatical Study and Circulation